الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّـنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعتمد المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على واردات الأغذية، ما يجعلها عرضة للتأثّر بتقلّبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري. والإنتاجية الزراعية منخفضة في كثير من البلدان. وكثيراً ما تكون الممارسات الزراعية غير مستدامة، ما يحدّ من توفر الغذاء بكلفة ميسورة في الأجلين المتوسط والطويل. وتؤدّي ندرة المياه وتغيّر المناخ والتوسّع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع. ويستمر ارتفاع معدّلات الجوع ونقص التغذية، ولا سيما نتيجةً لتفشي الصراعات، إضافة إلى أنّ جيوب الجوع المزمن الحاد منتشرة في مختلف أنحاء المنطقة. ويتوقّف إحراز التقدّم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على توظيف استثمارات مخصّصة ومنظمة في الزراعة المستدامة، وعلى استخدام المعرفة والتكنولوجيات لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي ومنعته، وعلى إنهاء الصراعات. والتعاون الإقليمي أساسي لتعزيز بناء المنعة، ولإحراز تقدّم في تنفيذ خطّة مشتركة لتحسين حوكمة التجارة العالمية.

وقائع

تؤدّي الصراعات إلى ارتفاع مستويات نقص التغذية في المنطقة[1]. ويعيش ثلثا الذين يعانون من الجوع في البلدان المتأثرة بالصراعات[2]، حيث طال الدمار البنية التحتية للإنتاج، وتقطّعت سلاسل القيمة الغذائية، وهُجرت الأراضي الزراعية بفعل تضرّرها أو نزوح السكان.

2/3

> 25%

تحلّ المنطقة العربية في صدارة مناطق العالم المستوردة للأغذية، وتسجّل بلدان كثيرة عجزاً كبيراً في ميزان تجارة المواد الغذائية. وتستورد المنطقة ما يفوق 25 في المائة من القمح المتداول في الأسواق العالمية[6].

تتفاقم صعوبة حصول الفقراء والنازحين على ما يكفي من الغذاء في الكثير من الأحيان بسبب عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، ما يحول دون الاستفادة من المغذيات على نحو ملائم[3].

37.6%

يعاني من التقزّم 37.6 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الأقل نمواً، وسُجّلت معدّلات مقلقة في بلدان أخرى، منها مصر حيث وصل معدّل التقزّم إلى 22.3 في المائة في عام 2014، والجمهورية العربية السورية حيث وصل إلى 27 في المائة في عام 2009، أي قبل اندلاع الصراع[7]. وتتراوح مستويات الهزال لدى الأطفال بين 3.3 في المائة في بلدان المغرب العربي و16 في المائة في البلدان الأقل نمواً.

لا يقتصر غذاء غالبية الرضع دون الستّة أشهر في المنطقة على الرضاعة الطبيعية[8]. فمقارنةً بمناطق أخرى، تسجّل البلدان العربية والمجاورة لها أعلى تقديرات للخسائر في الدخل القومي الإجمالي، بفعل العجز الإدراكي الناتج عن ممارسات تغذية الرضع (0.98 في المائة). ويبلغ هذا المعدّل ضعف المتوسط العالمي (0.49 في المائة)[9].

معظم الذين يعانون نقص التغذية يعيشون في المناطق الريفية

تسجّل البلدان العربية الأقل نمواً أعلى معدّلات نقص التغذية في العالم، وقد طال 25.2 في المائة من السكان في السودان في عام 2016، و34.4 في المائة من السكان في اليمن. وبلغ نقص التغذية مستويات مرتفعة في بلدان أخرى، منها العراق حيث طال 27.7 في المائة من السكان[4]. ويعيش معظم الذين يعانون نقص التغذية في المناطق الريفية، حيث الزراعة هي مورد الرزق الأساسي للكثيرين[5].

السمنة

تسجّل المنطقة العربية معدّلاً من أعلى معدّلات السمنة في العالم، وخاصة بين النساء، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتبلغ معدّلات السمنة 33 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و28 في المائة في بلدان المشرق العربي، و23 في المائة في بلدان المغرب العربي، و9 في المائة في البلدان الأقل نمواً[10].

7% من الناتج المحلي الإجمالي

تسهم الزراعة بنسبة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، ومع ذلك فهي المصدر الرئيسي لفرص عمل نحو 38 في المائة من السكان ومورد الرزق الأساسي لهم[11]. وتسهم بنسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً[12].

2080

يُتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 21 في المائة بحلول عام 2080 نتيجة لتغيّر المناخ[16]. وقد ينخفض مردود بعض المحاصيل بنسبة تتراوح بين 30 و60 في المائة في بعض المناطق في حال لم تُتّخذ إجراءات للتصدّي لارتفاع درجات الحرارة والتغيّرات في أنماط هطول الأمطار[17].

تتراوح نسبة التشغيل في القطاع الزراعي من مجموع التشغيل بين 9.4 في المائة في الجزائر و19 في المائة في العراق ونحو 38 في المائة في المغرب[13]. وفي البلدان الأقل نمواً، تناهز هذه النسبة 35 في المائة في اليمن، و40 إلى 50 في المائة في جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا؛ و72 في المائة في الصومال[14].

1.9%

بلغ متوسط معدّل النمو السكاني في البلدان العربية 1.9 في المائة سنوياً بين عامي 2015 و2020، وهو ثاني أسرع المعدّلات في العالم بعد أفريقيا حيث يبلغ 2.5 في المائة[18]. ويؤدّي النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الغذاء، وتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية، ويسهم في زيادة التوسّع العمراني.

0.28

يُعتبر الاستثمار العام في الزراعة في المنطقة منخفضاً مقارنةً بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبلغ مؤشر التوجّه الزراعي 0.28 فقط، وهو ثاني أدنى المؤشرات بين جميع المناطق، ويعادل نصف المتوسط العالمي[15].

70%

يُتوقع، بحلول عام 2050، أن يعيش نحو 70 في المائة من سكان المنطقة في المدن، ما من شأنه أن يغيّر أساليب العيش وأنماط استخدام الأراضي، وأن يوسّع الفجوة بين قدرة المنطقة على إنتاج الغذاء من جهة وارتفاع الطلب والاستهلاك من جهة أخرى[19].

قياس الهدف 2 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 6 من 13 مؤشراً، وعن 4 من 8 مقاصد للهدف 2.

قد تعطي المتوسطات الوطنية صورة مضلّلة عن التقدّم في تحقيق الهدف 2، نظراً لتركّز الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية أو في جيوب الفقر و/أو النزوح في المدن. أما الإحصاءات دون الوطنية، في حال توفرها، فهي أكثر دلالة.

وتتّسم مقاصد الهدف 2 بالتنوّع. وبعض جوانب الأمن الغذائي مشمول في مقاصد متعلّقة بأهداف أخرى، كالتخفيف من النفايات الغذائيّة والفواقد من الأغذية، على النحو الوارد في المقصد 12-3.

وتفتقر المنطقة العربية إلى بيانات عن مؤشرات المقاصد المتعلّقة بالإنتاجية الزراعية واستدامتها، وإلى البيانات الزراعية المتعلّقة باستخدام المياه وتدهور الأراضي (الهدفان 6 و15 من أهداف التنمية المستدامة). وهذه البيانات بالغة الأهميّة في منطقة تعاني شحاً في المياه ومعرضة للتأثّر بتغيّر المناخ.

ومن الأهمية توفير بيانات دقيقة عن الاختلالات التجارية، التي تبعث على القلق الشديد، لأن الزراعة لا تزال المصدر الأساسي للدخل للكثير من البلدان، والمنطقة تكثر من الاعتماد على واردات الأغذية، ولا سيما واردات السلع الغذائيّة الأساسية.

تغطية المؤشرات

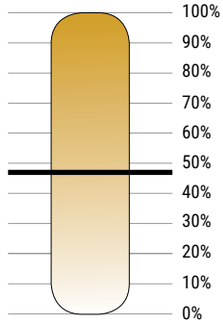

الهدف 2

ونظراً لندرة البيانات، يصعب قياس الفجوة بين الجنسين في الهدف 2، التي تقيسها مؤشرات المقصد 2-2 المتعلّق بالاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات، وكذلك المقصد 2-3 المتعلّق بالحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية والمعرفة والتمويل. ويحدّ عدم توفر المعلومات من قدرة واضعي السياسات على تقييم الآثار الصحية للثغرات التغذوية على النساء الحوامل والأجنّة.

يتضمّن الهدف 2 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

المقصد 2-5 الحفاظ على التنوّع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتّصل بها من الأنواع البريّة، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينيّة وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتّفق عليه دولياً

يتضمّن الهدف 2 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2025

المقصد 2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام 2025

العوائق الرئيسـية أمام القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّـنة وتعزيز الزراعة المسـتدامة في المنطقة العربية

الهدف 2 متعدّد الأبعاد وهو متّصل بالفقر (الهدف 1)، والصحة (الهدف 3)، والزراعة واستخدام الأراضي وصيد الأسماك والمياه (الأهداف 6، و7، و14، و15)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج (الهدفان 8 و12)، وإدارة التجارة العالمية (الهدف 17)، وعدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها (الهدف 10)، وتغيّر المناخ (الهدف 13).

وتختلف مظاهر أبعاد الهدف 2 بين بلدان المنطقة. فقد زاد الصراع والنزوح القسري من الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أماكن كثيرة.

انعدام الأمن الغذائي هو أحد الشواغل على الصعيدين الفردي والوطني في **البلدان الأقل نمواً**. فهو يرتبط بالفقر والجوع وارتفاع معدّلات التقزّم. ويزداد الوضع تعقيداً بانتشار الأمراض، ولا سيما الأمراض المنقولة بالمياه، وعدم التكافؤ في توفر خدمات الرعاية الصحية والحصول عليها.

كثير من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في معظم **بلدان المشرق العربي والمغرب العربي**، هم فقراء يعيشون في مناطق ريفية، حيث لا تزال الزراعة المصدر الأساسي لفرص العمل. فالحاجة ملحّة إلى تحسين الإنتاج الزراعي المستدام، والتركيز على حفظ المياه وتحسين المحاصيل، ومعالجة الاختلالات في التجارة العالمية.

ينظر إلى الأمن الغذائي في **بلدان مجلس التعاون الخليجي** من حيث توفر الأغذية والاعتماد على الواردات، لما تواجهه هذه البلدان من ندرة في المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وتوفر الغذاء لا يعني انتفاء سوء التغذية، إذ أنّ أنماط الاستهلاك غير المستدامة وغير الصحية تزيد من السمنة والمرض.

تستخدم **مراكز البحوث والجامعات** العربية التكنولوجيا الحيويّة والحلول المبتكرة لمعالجة التحديات الموروثة على مستويي الإنتاج والاستدامة. فهي تعمد إلى استخدام البذور المعدّلة وراثياً والأسمدة الآمنة والنُّظُم الذكيّة للري والحصاد والنقل والتخزين والتوزيع، كما تعمل على حلّ مشكلة المهدر من الأغذية والفواقد منها بوصفها مسألةً مستجدّة. والجهود الرامية إلى تطبيق المعارف الجديدة والتكنولوجيّات المبتكرة لزيادة الإنتاجية، مع مراعاة الطلب على الطاقة وندرة المياه وتدهور الأراضي هي جهود واعدة، لكنّها لا تزال غير كافية.

في **الصومال**، لا تُتاح مصادر آمنة لمياه الشرب لنحو 48 في المائة من السكان. والمرافق الصحية الملائمة غير متاحة لنسبة 60 في المائة منهم. كذلك لا يتوفر سوى طبيب واحد لكل 43 ألف شخص. وممّا لا شك فيه أنّ جميع أوجه القصور هذه تسهم في ارتفاع مستويات نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة.

المصدر: WHO and UNICEF, 2019; United Nations Statistics Division, 2019a.

في ما يلي العوائق الرئيسـية أمـام تحقيق الهدف 2 في المنطقة العربية

انخفاض إنتاجية النُّظُم الزراعية ومنعتها

الزراعة هي المصدر الأساسي للدخل لأغلبيّة سكان المناطق الريفية في جميع أنحاء المنطقة العربية، وتؤثّر مستويات الإنتاجية في توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه.

ولم تحقق الاستراتيجيات الزراعية، حيثما وُجدت، تحسّناً ملموساً في الإنتاجية أو في بناء المنعة أمام التصحّر وندرة المياه. وفي العقود القليلة الماضية، تضاءلت الإنتاجية، التي تعني كميّة الأغذية المنتجة في المتوفر من الأراضي والموارد المائية، والقيمة الغذائية للمحاصيل، وكذلك عائد الاستثمار في مختلف المحاصيل، مقارنةً بالمناطق الأخرى. وكان لندرة المياه وتغيّر المناخ أثر سلبي في جميع أنحاء المنطقة، على اختلافه بين بلد وآخر، بما في ذلك على توفر الأراضي الزراعية والمياه. وتزداد المشكلة سوءاً بفعل ضعف البنية التحتية وقلّة الاستثمار العام والخاص في الزراعة والتكنولوجيا المتصلة بها[20]. وتؤدّي الممارسات الزراعية المنخفضة الكفاءة إلى استنفاد الموارد الطبيعية وزيادة الفواقد من الأغذية.

وبالإضافة إلى ذلك، زاد غياب الاستثمار في التنمية الريفية عموماً من الهجرة إلى المناطق الحضرية. ويزيد التوسّع العمراني من قضم الأراضي الزراعية ومن الطلب على المنتجات الغذائية.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى 520 مليوناً بحلول عام 2030 وإلى 676 مليوناً بحلول عام 2050. والنمو السكاني السريع هو أحد مسبّبات انعدام الأمن الغذائي، في ظلّ ارتفاع الطلب وانخفاض العرض[21]. والاعتماد المتزايد على الأغذية المستوردة قد يحول بالمنطقة دون تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

التأثّر بالصدمات والاختلالات التجارية

في ظلّ انخفاض الإنتاجية وزيادة الطلب، باتت المنطقة العربية أكبر مستورد للأغذية في العالم، وخاصة الحبوب. ونقص الإمدادات العالمية وتقلّب الأسعار، يزيد من حدتهما تغيّر المناخ، وعدم استقرار الاقتصاد الكلّي وتقلب أسعار النفط، كلها عوامل تقيّد قدرة البلدان العربية على الحصول على المواد الغذائيّة الأساسية و/أو تحمّل تكاليفها على نحو مستدام. والعجز في الميزان التجاري هو أحد الشواغل الأساسية، إذ تنفق بلدان المنطقة نسبة كبيرة من إيرادات صادراتها على الأغذية المستوردة. وتناهز هذه النسبة في بلدان مجلس التعاون الخليجي 5 في المائة من إيرادات الصادرات، لتساوي المتوسط العالمي تقريباً. وفي بلدان المشرق العربي تناهز 30 في المائة، وفي المغرب العربي تصل إلى نحو 10 في المائة. وفي البلدان الأقل نمواً، تتراوح هذه النسبة بين 15 و30 في المائة في السودان وموريتانيا واليمن، وتصل إلى حدٍ مقلق يتراوح بين 200 و400 في المائة في بعض الحالات مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال[22].

وقد يكون للنظام التجاري العالمي آثارٌ ضارّة على البلدان العربية، التي كثيراً ما تتحمّل عواقب القيود على الصادرات المفروضة من خارج المنطقة. كما أن غياب آليات الحفاظ على إمكانية التنبؤ بأسعار الأغذية يحد من قدرة البلدان الصغيرة على استيراد المواد الغذائيّة الأساسية، ولا سيما البلدان العربية الأقل نمواً.

الفقر

يعاني الملايين في المنطقة من عدم القدرة على تحمّل تكاليف ما يكفي من الغذاء الصحي. ويعوق الفقر إمكانية الحصول على الأغذية عموماً ولا سيما الصحية منها، كما يظهر في مؤشرات أخرى للرفاه، ولا سيما في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة (الهدف 3) والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6). وتحول هذه العوامل مجتمعة دون قدرة الجسم على الاستفادة من الأغذية على نحو سليم، ما يجعل الفقراء أكثر عرضة للأمراض. ولا تقتصر المحصلة على الجوع فحسب، بل تشمل نقص التغذية وفقر الدم، وفي بعض الحالات التقزّم والإصابة بالأمراض.

ويتركز فقراء المنطقة العربية عموماً في المناطق الريفية، وكذلك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. غير أنّ التوسّع العمراني يزيد عدد الفقراء في المدن، ويسبب تباطؤ الإنتاج الغذائي، إذ تخسر المناطق الزراعية من المساحات والسكان على حد سواء.

الصراعات

يتزايد متوسط مستويات الجوع في المنطقة منذ عام 2011، والسبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع معدّل الجوع في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث مؤشرات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تناهز ثلاثة إلى خمسة أضعاف القيم المسجّلة في سائر بلدان المنطقة. وتشير الحسابات الأخيرة للجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وليبيا واليمن إلى أنّ نسبة نقص التغذية ارتفعت بين عامي 2015 و2017 لتطال 26 في المائة من السكان، بينما تناهز هذه النسبة 5 في المائة في البلدان غير المتأثّرة بالصراعات[23]. وأدّت الصراعات إلى تدمير الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاجية وضعف النُّظُم الصحية العامة، ما أسفر عن تفشّي الأمراض، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالمياه التي يمكن الوقاية منها باللقاحات[24]. كما أنّ الصراع والنزوح هما السببان الأساسيان لارتفاع معدلي الجوع ونقص التغذية في البلدان المضيفة للاجئين.

تغيّر المناخ

يقلّل ارتفاع درجات الحرارة مردود المحاصيل، ويؤثّر في توفر الغذاء في المناطق الريفية وفي موارد رزق سكانها. وثمة رابط بين تغيّر المناخ وعدم استقرار الاقتصاد الكلّي، وكذلك الهجرة والصراع، فالجفاف يؤدي في بعض البلدان إلى اندلاع أعمال الشغب وانعدام الاستقرار الداخلي. ومع أنّ بعض البلدان قد استحدثت استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، فإنها لا تُطبق بالقدر الملائم، لأسباب منها نقص التمويل.

أنماط الاستهلاك غير المستدامة وغير الصحية في جميع أنحاء المنطقة

معدّل السمنة في المنطقة هو الأعلى في العالم، وهو على تزايد، حتى في بعض البلدان الأقل نمواً[25]. وبعض العوامل، مثل الاعتماد المفرط على اللحوم والحبوب، وعدم ممارسة التمارين الرياضية، تهدّد الصحة والقدرة على الاستفادة من المغذيات. ويساهم دعم المواد الغذائيّة والتوسّع العمراني في بعض البلدان في زيادة سوء التغذية، وما ينجم عنه من سمنة ومشاكل صحية. فالنظام الغذائي للشخص العادي في المنطقة قوامه الحبوب والسكر والزيت، وجميعها سلع أساسية مدعومة. ويناهز استهلاك القمح في المنطقة ضعف المتوسط العالمي، ومعظمه على شكل قمح مكرّر. ويزيد هذا النظام الغذائي، في حال تدنّي مستويات النشاط الرياضي بين سكان المدن، من مخاطر الإصابة بالسمنة[26].

ألحق **الصراع الدائر في اليمن**، الذي بات اليوم في عامه الرابع، دماراً بحياة الأشخاص وموارد رزقهم، وأسفر عن تدهور بالغ وسريع في الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى الملايين. ففي كانون الأول/ديسمبر 2018، عانى 20.1 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد، وقبع نصفهم في ظلّ ظروف قاسية للغاية تستدعي اتّخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح وموارد الرزق (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، المرحلة الرابعة، "طوارئ"*).

وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من مليوني طفل وما يزيد عن مليون من الحوامل والمرضعات يعانون سوء التغذية الحاد أو المعتدل. أما مستويات التقزّم، فهي من بين الأعلى في العالم، ولا تزال آخذة في التزايد، إذ تصيب هذه الحالة واحداً من بين كل طفلين دون سن الخامسة.

ولم يقتصر انهيار الاقتصاد والبنية التحتية والخدمات العامة، إضافةً إلى ما فاقم الوضع من فقدان موارد الرزق وتعطيل الإنتاج الغذائي، على تهديد الحالة الإنسانية والأمن الغذائي إلى حدٍ بعيد فحسب، بل أدّت هذه العوامل أيضاً إلى تقويض آليات التكيّف لدى الفئات السكانية التي سبق أن تعرضت لمخاطر كبيرة.

*وفقاً للتعريف الوارد في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي IPC, 2019.

المصدر: WFP, 2018.

للطرق الغذائية التقليدية والنُّظُم المحلية للزراعة والرعي والصيد وصيد الأسماك وحفظ الأغذية المتوارثة من جيل إلى آخر إسهام كبير في الأمن الغذائي والتغذوي.

لكنّ المنطقة لا تركّز بما يكفي على دعم **المعارف والممارسات التقليدية** المرتبطة بالطبيعة باعتبارها من مظاهر التراث الثقافي غير المادّي في المجتمعات المحلية. وإيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسائل من شأنه أن يسهم في الدعوة العالمية للحفاظ على "التنوّع الجيني للبذور والنباتات المزروعة... وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينيّة وما يتّصل بها من معارف تقليديّة بعدل وإنصاف" حسب المقصد 2-5.

يبلغ متوسط كلفة استيراد طن واحد من القمح في هولندا 11 دولاراً. أما في المنطقة العربية، فيصل إلى نحو 40 دولاراً. وتسهم العواقب القانونية والمؤسسية واللوجستية في تضخّم **كلفة التجارة**، إضافةً إلى أنها تعوق التجارة البينيّة، التي تسجّل معدّلات منخفضة في المنطقة العربية. وشكلت التجارة البينية داخل المنطقة 27 في المائة في عام 2017، باستثناء صادرات البترول، مقابل 64 في المائة في ما بين بلدان الاتّحاد الأوروبي.

المصدر: ESCWA and FAO, 2017a; UNDP, 2018; World Bank and FAO, 2012.

عرضة للإهمال

الفقراء واللاجئون والنازحون في المنطقة العربية معرضون للإهمال في ما يخص تحقيق الهدف 2. ولا بدّ من المزيد من البيانات، ومن تحسين منهجيّات قياس توزيع الأغذية والمساواة في الاستهلاك داخل الأسر. فعلى سبيل المثال، للأطفال الصغار والنساء في سن الإنجاب احتياجات غذائيّة محدّدة، لكن لا تتوفر بيانات عن مدى تلبية هذه الاحتياجات.

كذلك تواجه **الأسر التي تعيلها نساء** المزيد من المخاطر، إذ تتاح للمرأة فرص أقل للحصول على عمل، ولملكيّة الأراضي وغيرها من الأصول، فتضيق أمامها إمكانية الحصول على الغذاء والتغذية.

تتعرض **البلدان العربية الأقل نمواً** للمخاطر، بفعل ارتفاع معدّلات الجوع وسوء التغذية والاعتماد على الواردات الغذائية، وما يرافق ذلك من خطر حتمي ناجم عن عدم تكافؤ التبادل التجاري، ما يجعلها متأخرة في مختلف أبعاد الهدف 2.

تعمل **المرأة العربية** في الغالب في القطاع الزراعي، حيث تزيد نسبة العاملات عن 37 في المائة من مجموع القوى العاملة في مصر، وعن 50 في المائة في العراق، وعن 60 في المائة في المغرب. أما نسبة النساء اللاتي يمتلكن الأراضي فلا تتجاوز 7 في المائة في جميع أنحاء المنطقة (المقصد 5-أ) كما تشير بعض الدراسات.

المصدر: FAO, 2019; ESCWA and FAO, 2017a.

ما العمل لتسـريع التقدّم في تحقيق الهدف 2

يتطلب تحقيق الهدف 2 إنهاء الصراعات لوضع حد للنزوح ولكبح معدلات الجوع في جميع أنحاء المنطقة. ومن الضروري وضع نُهج سياسات متوسطة وطويلة الأجل تعالج الطابع المعقّد للأمن الغذائي في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتحقّق المساواة في الحصول على الغذاء والقدرة على تحمّل تكاليفه، والاكتفاء الذاتي للمنطقة وكل بلد من بلدانها في ظروف عالمية متقلّبة.

1. التحوّل إلى نُظُم زراعية أكثر استدامة:

- الارتقاء بالمحاولات الجارية في المنطقة، واستعراض الأطر وتنفيذ استراتيجيات شاملة لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية وزيادة الاستثمار.
- استخدام التكنولوجيات المبتكرة والسياقية لتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام المياه.
- زيادة مردود المحاصيل وتنوّعها باستخدام المعارف التقليدية والمحاصيل المحلية عند الاقتضاء.
- تحسين البنية التحتية لسلاسل القيمة الزراعية للحد من الهدر الغذائي والفواقد من الأغذية.
- تعزيز الالتزام بتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

2. الاستثمار في تنمية المناطق الريفية وتحوّلها:

- تعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة؛ واستحداث آليات لدعم المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتمكين مجموعات المزارعين (التعاونيات) من توفير خدمات بديلة مجدية في سلاسل القيمة (في المراحل الأولى والمراحل النهائيّة).
- دعم التنمية الريفية بإتاحة فرص عمل لائقة في المناطق الريفية، بما في ذلك إعادة إحياء الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة واستحداث المزيد منها، وتنشيط الإمدادات الصناعية للقطاع الزراعي.
- تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين على صعيد أنشطة البحث والتطوير والابتكار لغرض تنمية القطاع الزراعي، مع التركيز على تحقيق وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية وتعزيز الوصول إلى الأسواق ودعم مراكز التميّز.
- الربط بين الاستراتيجيات الزراعية واستراتيجيات التنمية الريفية من أجل القضاء على الفقر وتطوير الخدمات الصحية ودعم تطوير البنية التحتية.

3. تحسين الأنظمة الغذائية ودعم التحوّل نحو أنماط استهلاك صحية:

- تعزيز التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة لمعالجة نقص التغذية والسمنة، وللحد من استهلاك الدهون المشبّعة والسكريّات والملح والدهون المهدرجة.
- التأكّد من أن تشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية خدمات التغذية.
- تعزيز الزراعة المراعية للتغذية والإنتاج الأكثر تنوّعاً وفقاً للاحتياجات والموارد على الصعيدين الوطني والمحلي.
- تكييف الأطر الوطنية لتسريع الجهود الرامية إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي من خلال مجالات العمل الأساسية الستّة في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

4. بناء القدرات من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا:

- تسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا لبناء قدرات المزارعين والمزارعات وغيرهم من العمال وفقاً للمقصد 2-أ، والاستفادة من المعارف التقليدية قدر الإمكان.

5. تعزيز قدرة المنطقة على خوض المفاوضات التجارية:

- توحيد المواقف على صعيد التبادل التجاري، وتشارك المعلومات عن تجارة الأغذية بانتظام بين بلدان المنطقة.
- تعزيز التجارة البينيّة بطرق عدة منها تبسيط الإجراءات اللوجستية والقانونية ومواءمتها، ودعم إنشاء اتّحاد جمركي عربي.

6. الجمع بين الأهداف الإنسـانية والأهـداف الإنمائيّة لدعم الزراعة المستدامة:

- وضع برامج في البلدان التي تشهد صراعات أو الخارجة منها تجمع بين الأهداف الإنسانية والأهداف الإنمائية، إرساءً لأسس الزراعة المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل.

مقاصد الهدف 2 ومؤشـراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
1-2 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030	**1-1-2** معدل انتشار نقص التغذية	**الشكل 1** معدل انتشار نقص التغذية (بالنسبة المئوية) 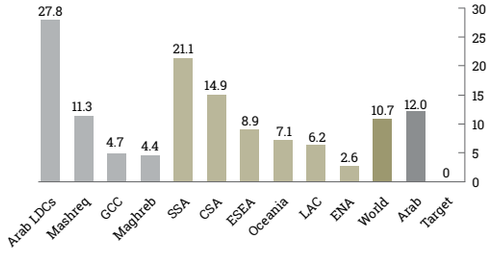 ملاحظة: بالاستناد إلى البيانات الوصفيّة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، هذا المؤشر هو "تقدير لنسبة السكان الذين لا يستهلكون في العادة ما يكفي من الأغذية لتوفير مستويات الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية تتميّز بالنشاط والصحة" (United Nations Statistics Division, 2019b). وتشمل مجموعة البيانات الأصلية المقدمة لهذا المؤشر نقاط بيانية مثل "<2.5 في المائة" تبيّن قيمة أقل من 2.5 في المائة، ويُستعاض عنها بـ 2.5، لتمثّل بعد ذلك القيمة الدنيا (الحد الأدنى) في سلاسل البيانات. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والعراق وعُمان والكويت ولبنان وموريتانيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.
	2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام 2025	**1-2-2** معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	**الشكل 2** نسبة الأطفال المصابين بتوقف نمو متوسط أو حاد (بالنسبة المئوية) 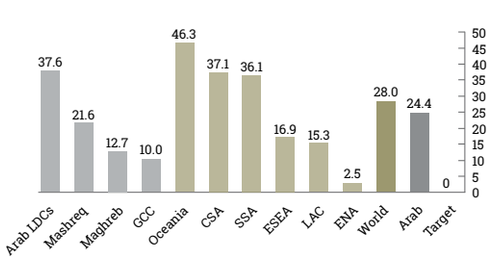 ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال دون سنّ الخامسة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017 and United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية والصومال (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي (2012)، اليمن (2013)، السودان وعُمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، الكويت وموريتانيا (2015).

2-2-2
معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >2+ أو <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنّفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)

الشكل 3 نسبة الأطفال المصابين بزيادة وزن متوسطة أو حادّة (بالنسبة المئوية)

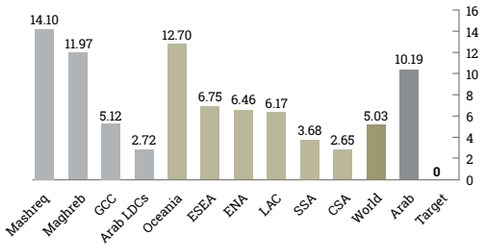

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال دون سنّ الخامسة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية والصومال (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي (2012)، اليمن (2013)، السودان وعُمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، الكويت وموريتانيا (2015).

الشكل 4 نسبة الأطفال المصابين بهزال متوسط أو حادّ (بالنسبة المئوية)

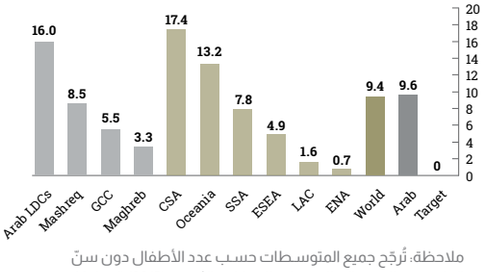

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال دون سنّ الخامسة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية والصومال (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي (2012)، اليمن (2013)، السودان وعُمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، الكويت وموريتانيا (2015).

3-2
مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصليّة والمزارعون الأسريّون والرعاة والصيّادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030

1-3-2
حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسّسة الزراعية/الرعوية/الحرجية

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-3-2
متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

4-2
ضمان وجود نُظُم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُّظُم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030

1-4-2
نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-2
الحفاظ على التنوّع الجيني للبذور والنباتات المزروعـة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتّصـل بها من الأنواع البريّة، بما في ذلك من خـلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سـليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسـم المنافع الناشئة عن استخدام المـوارد الجينيّة وما يتّصل بها من معارف تقليديّة بعدل وإنصاف على النحو المتّفق عليـه دولياً، بحلول عام 2020

1-5-2
عدد المـوارد الجينيـة النباتيـة والحيوانية للأغذيـة والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسـط أو الطويل

الشـكل 5 السـلالات النباتية التي خُزّن لها ما يكفي من المـوارد الجينية (بالملايين)

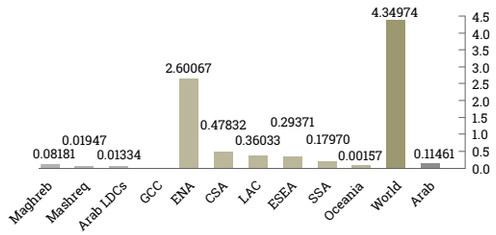

ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان بالاسـتناد إلى البيانات الوصفيّة الصادرة عن شـعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشـمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن وتونس والسـودان ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

2-5-2
نسـبة السـلالات المحلية التي تُصنّف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مسـتوى غير معروف لخطر انقراضها

لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-أ
زيادة الاسـتثمار، بما في ذلك عن طريق التعـاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفيـة، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشـاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنـوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيـز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سـيما في أقل البلدان نمواً

1-أ-2
مؤشـر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية

الشـكل 6 مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية

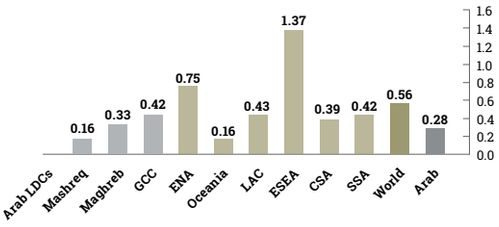

ملاحظة: بالاسـتناد إلى البيانات الوصفيّة لشـعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، "نسبة الزراعة من الإنفاق الحكومي، مقسـومة على نسبة إسـهام الزراعـة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثّل الزراعة قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والصيد. وتدل النسبة التي تزيد عن 1 على توجه أعلى نحو القطاع الزراعي، الذي يتلقّى نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي مقارنة بإسهامه في القيمة الاقتصادية المضافة. بينما تدل النسبة التي تقل عن 1 على توجّه أقل نحو القطاع الزراعي، وتدل النسبة التي تعادل 1 على حياد في توجّه الحكومة نحو الزراعة" (United Nations Statistics Division, 2019b). وتقدم شـعبة الإحصاءات عدّة معادلات لحساب المجاميع الإقليمية تسـتدعي بيانات أكثر من تلك المتاحة، وبالتالي المتوسـطات الإقليمية المنصوص عليها هنا غير مرجّحة (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجزائر والجمهورية العربية السورية (2009)، دولة فلسـطين (2011)، تونس والمغرب (2012)، عُمان (2014)، الأردن والإمـارات العربيـة المتحدة والكويت (2015)، لبنان ومصر (2016).

2-أ-2
مجموع التدفقات الرسـمية (المساعدة الإنمائية الرسـمية مضافاً إليها تدفقات رسـمية أخرى) إلى القطاع الزراعي

الشـكل 7 مجموع التدفقات الرسـمية (المدفوعات) للزراعة بحسـب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدّلات الثابتة لعام 2017)

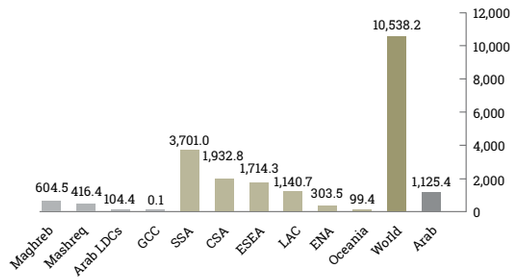

ملاحظة: بالاستناد إلى البيانات الوصفيّة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة "تستند الإحصاءات العالمية والإقليمية إلى مجموع تدفّقات المساعدة الإنمائيّة الرسميّة والتدفّقات الرسميّة الأخرى إلى قطاع الزراعة" (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، ليبيا (2016)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السـورية وجيبوتي والسـودان والصومال والعراق، ودولة فلسـطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2017).

2-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	**2-ب-1** إعانات الصادرات الزراعية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
2-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدّة تقلب أسعارها	**2-ج-1** مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدّثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 2-1-1 [معدّل انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية)]، و2-5-1 [السلالات النباتيّة التي خُزّن لها ما يكفي من الموارد الجينيّة (العدد)]، إضافةً إلى 2-أ-2 [مجموع التدفّقات الرسميّة (المدفوعات) للزراعة بحسب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدّلات الثابتة لعام 2017)].

الحواشي

1. FAO, 2018b.
2. ESCWA and FAO, 2017a; FAO, 2018b.
3. ESCWA and FAO, 2017a.
4. بيانات جمعتها الإسكوا، الشكل 1. لمزيد من المعلومات عن بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
5. ESCWA and FAO, 2017a.
6. المرجع نفسه.
7. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
8. Victora and others, 2016.
9. Rollins and others, 2016. يستند تصنيف مجموعات البلدان في المنطقة إلى المرجع.
10. ESCWA and FAO, 2017b.
11. المرجع نفسه.
12. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من World Bank, 2019.
13. FAO, 2019; World Bank, 2019.
14. World Bank, 2019.
15. حسابات الإسكوا، الشكل 6. يُحسب مؤشر التوجّه الزراعي كنسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة مقسومةً على نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
16. Cline, 2008.
17. World Bank, 2014.
18. United Nations Population Division, 2017.
19. ESCWA and FAO, 2017a.
20. ANND, 2019.
21. United Nations Population Division, 2017.
22. ESCWA and FAO, 2017b, p. 32.
23. FAO, 2018b, p. 3.
24. ESCWA and FAO, 2017a, p. 32.
25. ESCWA and FAO, 2017a.
26. المرجع نفسه.

المراجع

ANND (Arab NGO Network for Development) (2019). *Arab Watch on Economic and Social Rights – Right to Food.* http://annd.org/arabwatch2019/righttofood/en/index.pdf.

Cline, W. R. (2008). "Global Warming and Agriculture". IMF Finance and Development 45(1): 23–27. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2008/03/pdf/cline.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and FAO (Food and Agriculture Organization) (2017a). *Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region.* www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-english_0.pdf.

——— (2017b). *Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region—Technical Summary.* www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2018a). "Food security indicators". Retrieved 12 July 2019. www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.XShEk-gzZm9.

——— (2018b). *Regional Overview of Food Security and Nutrition.* Cairo. www.fao.org/3/ca3817en/ca3817en.pdf.

——— (2019). "Employment Indicators (FAOSTAT)". Retrieved 16 July 2019. www.fao.org/faostat/en/#data/OE.

IPC (Integrated Food Security Phase Classification) (2019). "IPC Overview and Classification System". Retrieved 22 October 2019. www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/ipc-overview-and-classification-system/en/.

Rollins, Nigel C., and others (2016). "Why Invest, and What It Will Take to Improve Breastfeeding Practices?" The Lancet 387(10017): 491–504. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(15)01044-2.

UNDP (United Nations Development Programme) (2018). "Trade". Arab Development Portal. Retrieved 22 March 2018. www.arabdevelopmentportal.com/indicator/trade.

United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". Retrieved 1 April 2019. https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". Retrieved 26 October 2018. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019a). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". Retrieved 23 September 2019. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

Victora, Cesar G., and others (2016). "Breastfeeding in the 21st Century: Epidemiology, Mechanisms, and Lifelong Effect". The Lancet 387 (10017): 475–490. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(15)01024-7.

World Bank (2014). Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal. Washington, D.C.: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/317301468242098870/pdf/927040v20WP00O0ull0Report000English.pdf.

——— (2019). "World Development Indicators DataBank". Retrieved 16 July 2019. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on.

World Bank and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2012). *The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries.* www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/MENA-WB-The_Grain_Chain__ENG_.pdf.

WFP (World Food Programme) (2018). "Yemen Emergency Dashboard". December 2018. https://docs.wfp.org/api/documents/fa4a7ff5c1c64e0ca1b5a2f89dba7de2/download/?_ga=2.264432015.1429655719.1570375405-46772025.1570375405.

WHO (World Health Organization), and UNICEF (United Nations Children's Fund) (2019). "Joint Monitoring Programme for Water Supply, Sanitation and Hygiene (JMP)". Retrieved 16 July 2019. https://washdata.org/.